# ضرورة الرواية الشفويّة في كتابة التاريخ الفلسطينيّ الحديث

**مصطفى كبها***

تكمن أهمّيّة الرواية الشفويّة في كتابة التاريخ الفلسطينيّ الحديث في الوضع الخاصّ الذي تعانيه مصادر هذا التاريخ؛ وذلك بسبب الشحّ البارز في الوثائق جرّاء التدمير الواسع الذي تعرّض له الإرث الحضاريّ المكتوب للشعب الفلسطينيّ في العام 1948 وما تلاه. صحيح أنّه لا يمكن حصر الرواية الشفويّة في الأمور التاريخيّة البحتة (إن افترضنا أنّ ذلك ممكن) ولا يمكن فصلها عن مواضيع أخرى متداخلة معها كدراسة الفلكلور -على سبيل المثال-، ولكنّي سوف أكتفي هنا بعرض بعض النقاط للنقاش، علّها تساهم في صياغة رواية تاريخيّة فلسطينيّة وتساهم في وضع قاعدة للعمل من أجل النهوض بالجهود المبذولة في هذا المجال الهامّ.

1. **الوضعيّة الخاصّة للشعب الفلسطينيّ**: في ظلّ عمليّة التدمير الرهيبة التي تعرَّض لها الموروث الثقافيّ الفلسطينيّ أثناء نكبة وحرب 1948، وما تلاهما من كوارث، وعلى رأسها تدمير الحواضر المدنيّة الرئيسيّة وعمقها القرويّ والمحتويات الإرشيفيّة للمؤسّسات الثقافيّة والسياسيّة والمكتبات العامّة والخاصّة، إضافة إلى غياب دولة راعية ومؤسّسات بحث ومعاهد أبحاث ذات إمكانيّات ماديّة وبشريّة تسمح لها بالعمل بحرّيّة على رعاية مشروع ضخم كهذا، في ظلّ كلّ هذا اكتسبت الرواية الشفويّة أهمّيّة لا كبديل عن التاريخ الوثائقيّ، بل كتعويض لا بدّ منه، شريطة أن يجري ذلك بأدوات ومعايير مهنيّة واضحة. جدير بنا أن نذكر هنا أنّ إحجام بعض المؤرّخين الإسرائيليين -كبيني موريس ويوآف جلبر- عن الاعتراف بأهمّيّة الشهادات الشفويّة، ليس نابعًا بالضرورة من مواقف مهنيّة، بل هو نابع من زعمٍ مُفادُهُ أنّ الكلمة المكتوبة في زمن الأحداث تتفوّق في مصداقيّتها على الكلمة الشفويّة في الحاضر. يبدو ذلك واضحًا من ردّة الفعل في الأوساط الأكاديميّة الإسرائيليّة (وفي جامعة حيفا على وجه التحديد) نحو موضوع البحث لنيل رسالة الماجستير، الذي كتبه طالب

الماجستير تيودور كاتس عن مذبحة الطنطورة التي جرت عند احتلال قوّات لواء ألكسندروني الإسرائيليّ لتلك القرية الفلسطينيّة الساحليّة في الثالث والعشرين من أيّار عام 1948.

2. **ضرورة التنسيق بين العاملين في جمع الرواية الشفويّة أفرادًا ومؤسّسات:** منذ منتصف الثمانينيّات من القرن الماضي، جرت محاولات عديدة لاستعمال شذرات من الرواية الشفويّة على مستوى المبادرات الفرديّة أو المؤسّساتيّة. ولعلّ مشروع مركز الأبحاث في جامعة بير زيت عن القرى الفلسطينيّة المدمَّرة، المشروع الذي لم يُكتب له أن يكتمل، لعلّه هو المشروع الرائد في هذا المجال. وفي شهر أيّار عام 2005، كانت هناك محاولة لجمع جهود جميع المهتمّين بجمع الرواية الشفويّة الفلسطينيّة بغية التنسيق بينهم من خلال شبكة شاملة. جرى الاجتماع في عمّان، وتقرّر البدء في إقامة الشبكة من خلال مراكز تعمل في مناطق الوجود الفلسطينيّ كافّة. لكنْ ما جرى إنجازه منذ ذلك التاريخ كان فيه كثير من القصور ولم يَرْقَ إلى المستوى المأمول لأسباب متعلّقة بالحزازات والحسّاسيّات الشخصيّة، كما أنّه تميَّزَ بتناول الموضوع بشكل لا يتناسب مع منهجيّة التاريخ الشفويّ. هذا القصور لا يبرّر ألاّ تتجدّد الجهود الصادقة في سبيل البحث عن التنسيق، لأنّه أمر بالغ الضرورة ولا يمكن للمشروع أن يلاقي نجاحًا بدونه، ولا سيّما أنّ التنسيق يمنع تكرار الأعمال في القرية الواحدة أو التمركز في مواضيع مشهورة كُشِف عنها واجتُرَّت تفاصيلها -كموضوع دير ياسين والطنطورة وغيرهما.

3. **ضرورة توضيح مهامّ وتَبِعات العاملين في المجال:** من الواضح أنّ الرواية الشفويّة تفقد صفتها الشفويّة فور جمعها وتوثيقها ومعالجتها بالموازين والمعايير النقديّة التحليليّة ثمّ اعتمادها كمصدر تاريخيّ. من الضروريّ التأكيد كذلك أنّ لكلّ مرحلة من مراحل الجمع والتوثيق والتحليل قواعد يجب التقيّد بها، وأنّ كلّ عامل في أيّ مرحلة يجب أن تتوافر فيه مَلَكات مناسبة، إذ ليس من الضروريّ أن يكون جامع الرواية أو الموثِّق مؤرّخًا عالِمًا بأصول علم "الجرح والتعديل"، وبعمليّة "التصليب" مع الوثائق والمصادر المكتوبة. بَيْدَ أنّه من الضروريّ أن تتوافر لديه الدقّةُ والمصداقيّةُ والقدرةُ على المسح الجادّ للرواة ، وكيفيّةُ بناء حالة من الثقة معهم ليتسنّى إخراج الشهادة بأقصى درجات دقّتها وتجسيدها للطاقة الكامنة في ذاكرة الراوي. كي يتسنّى للجامع كلُّ ذلك، يجب أن تتوافر لديه خلفيّةٌ تأهيليّة حول السياق التاريخيّ للحدث الذي يغطّيه، ومعرفةٌ بعالَم المصطلحات

الزمانيّة والمكانيّة التي كانت سائدة ومتداوَلة آنذاك على نحوٍ يمكّنه من تقرير وتيرة تقدُّم المقابلة والتحكّم بماهيّة المضامين التي من المطلوب تغطيتها وتوجيه المقابلة نحو غايات البحث. يضاف إلى هذا تفعيلُ التقنيّات اللازم اتّباعها في توثيق المقابلة وجعلها جاهزة لاستعمال المؤرّخين فيما بعد.

4. **تحديد نظام وترتيب الأولويّات للعمل**: ليس من نافل القول التأكيد على الحاجة الماسّة، حاليًّا، إلى عمليّة جمع الروايات الخام بحذافيرها (اللهجة، أصغر التفاصيل -وإنْ لم تكن دقيقة) وتوثيقها كما قالها تمامًا الراوي على أن تترك عمليّة المعالجة والنقد والتحليل والتدوين للمؤرّخين الذين يمكن أن يقوموا بعملهم هذا في مراحل لاحقة. فالأمر المُلِحّ للتاريخ الشفويّ الفلسطينيّ، الآن، هو إجراء مسح كامل للرواة والشهادات الممكنة مع إعطاء الأولويّة لرواة من فئات عمْريّة كبيرة ومن رواةٍ معتلّي الصحّة، ولهذا يمكن في الظروف الملحّة هذه عدم التوقّف كثيرًا على تقنيّات استعمال آلات التسجيل والكاميرات وما إلى ذلك من المغالاة بالتأكيد على تلك التقنيّات وكأنّها صُلب الرواية الشفويّة. الشهادات المتوافرة حاليًّا لدى بعض الرواة لا تحتمل التأجيل أو التلكّؤ، ومن المفضّل جمعها أو تسجيلها بأيّ وسيلة أو شكل كان؛ فهي عُرضة للضياع في كلّ لحظة فور موت صاحبها أو فقدان قدرته على الكلام أو الإدلاء بها. لا شكّ أنّ هناك بعض المحاولات الجِدّيّة في عدد من أماكن وجود الشعب الفلسطينيّ، لكن هذه المحاولات بحاجة إلى تقوية وتكثيف واستمراريّة من خلال جهد تنسيقيّ واحد يمنع الاجترار والتكرار شرط أن ننتهج المعايير المهنيّة والعلْميّة.

*__البروفيسور مصطفى كبها__: رئيس قسم التاريخ والفلسفة والعلوم اليهودية في الجامعة المفتوحة – باحث في التاريخ الفلسطيني والإعلام العربي